المستخلص

يتضمن البحث موضوع جريمة خيانة الأمانة في المجال المعلوماتي من خلال التعريف بهذه الجريمة ومدى امتداد النصوص التقليدية لجريمة خيانة الأمانة على المجال المعلوماتي مع غياب النصوص المتخصصة في المجال المعلوماتي وذلك من خلال تسليط الضوء على تعريف جريمة خيانة الامانة وبيان خصائصها التي تتصف بها اختلاف عن الجرائم التي تشابهها وتختلط بها مثل جرائم السرقة المعلوماتية والاحتيال المعلوماتي والاستخدام غير المصرح به لنظم المعلومات ومن ثم بيان ماهية المعلومات وأنواعها من حيث موضوعها، ومن حيث الغرض والهدف منها، وبيان الخصائص التي تتمتع بها المعلومات، وهي خاصية التحديد والابتكار، وخاصية السرية والاستئثار ومناقشة الاتجاهات التي اختلفت في تحديد الطبيعة القانونية للمعلومات

واقتضى البحث بيان أركان الجريمة وهي الركن الخاص بمحل جريمة الخيانة الذي تنازع اتجاهين الاتجاه التقليدي المعارضة والاتجاهات الحديثة المؤيدة في مدى اعتبار المعلومات مال مادي منقول، يمكن من خلاله امتداد وتطبيق النصوص التقليدية للجريمة في المجال المعلوماتي، والركن المادي الذي تمثل بالصورة التقليدية بفعلي الاستعمال والتصرف والصور في المجال المعلوماتي من إساءة استخدام البرامج والمعلومات، وإساءة استخدام بطاقات الائتمان، وإساءة استخدام البيانات المالية، وإساءة استخدام الحاسوب، وركن التسليم الذي يتحقق من خلال العلاقة الائتمانية، أو أحد عقود الأمانة التي أوردتها بعض التشريعات المقارنة بصورة حصرية، ولم ينص عليها المشرع العراقي، وتنازع به اتجاهان، اتجاه تقليدي يرفض فكرة التسليم للمعلومات، واتجاه حديث يؤيد إمكانية تسليم المعلومات، والركن المعنوي الذي يتحقق بتوفر عنصري العلم والإرادة من خلال القصد العام، وقد اختلف اتجاهان في مدى تحقق القصد الخاص، اتجاه يتطلب توفر القصد الخاص، واتجاه يذهب إلى عدم تحقق القصد الخاص.

ويثار خلاف حول مدى قابلية امتداد وتطبيق النصوص العقابية التقليدية للجريمة على المجال المعلوماتي، وتنازع به اتجاهين، اتجاه رافض في عدم جواز امتداد تلك النصوص إلى المجال المعلوماتي، واتجاه مؤيد إلى امتداد النصوص التقليدية واتساعها لتشمل المعلومات، وفي التشريعات المقارنة فقد عدلت دول من تشريعاتها لتتسع للمعلومات، وإن اغلب التشريعات المقارنة المتخصصة لم تفرد نص يعالج الجريمة في مجالها المعلوماتي، وكذلك الجهود الدولية أيضاً لم تفرد نصاً يعالج الجريمة، وإنّما جاءت ضمنية مع الاحتيال وإساءة الاستخدام، وتناول هذا البحث أهم الأحكام الموضوعية للعقاب على جريمة خيانة الأمانة في المجال المعلوماتي، وهي الشروع والمساهمة الجنائية وموانع المسؤولية الجزائية.